

## دور المواطنة في الحد من ظاهرة الفساد وتحقيق الأمن المجتمعي

### The role of citizenship in limiting the phenomenon of corruption and achieving societal security

زكرياء مقيدش\*

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3 [mekidechezakaria@yahoo.fr](mailto:mekidechezakaria@yahoo.fr)

تاريخ الإرسال: 2021/05/29

تاريخ القبول: 2021/06/21-

تاريخ النشر: 2021/06/30-

#### الملخص

تعد ظاهرة الفساد من أعقد وأخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها الدول والمجتمعات، بحيث تفرز هذه الظاهرة بكل أشكالها منظومة مجتمعية مهدمة من الداخل تصل تداعياتها إلى تهديد كيان الدولة، إذ تصبح هذه الأخيرة فاشلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وقيميا، مما يفتح المجال لانتشار الفوضى والعنف السياسي والاجتماعي واللاعلاقة الاجتماعية وتراجع لقيم المواطنة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي وتعرضها لخطر التقسيم، وتداركا لمثل هذه السيناريوهات الخطيرة عملت الدول على تطوير منظومات قانونية ورقابية تتصدى لظاهرة الفساد، كسبيل أمثل لاستمرارية الدولة ونجاح مشاريعها التنموية المستدامة، ولعل من ابرز الآليات التي اعتمدها وعلى رأسها الدول المتقدمة، هو تعزيز قيم المواطنة في مجتمعاتها، مما لهذه الأخيرة من قدرة على تكوين مواطن قادر على مساعدة الدولة في التصدي لظاهرة الفساد، وكما أنها تعزز من مناخ الشفافية وترفع من مستويات الممارسة الديمقراطية التي تحافظ على مقدرات الدولة و تحقق أمنها المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الأمن، الأمن المجتمعي، الفساد.

#### Abstract

The phenomenon of corruption is one of the most complex and dangerous social phenomena that countries and societies suffer from, so that this phenomenon in all its forms produces a demolished community system from the inside whose repercussions reach a threat to the entity of the state, as the later becomes an economic, social, political and value failure, which opens the way for the spread of chaos and political and social violence, social injustice and a decline in the values of citizenship, wich leads to the commapse of the social contract and exposes

it to the risk of division, and response to such dangerous scenario, countries have worked to develop legal regulatory systems that address the phenomenon of corruption, as an ideal way for the state's continuity and the success of its sustainable development projects, and perhaps one of the most prominent mechanisms is the one adopted by developed countries, on top of which is the promotion of the values of citizenship in their societies, which gives the latter the ability to form a citizen capable of helping the state confront the phenomenon of corruption, and it also enhances the climate of transparency and raises the levels of democratic practice that preserves the state's capabilities and achieves its societal security.

**Key words :** citizenship, security, societal security, corruption.

## مقدمة

اهتمت الكثير من الدراسات المعاصرة بمسألة المواطنة، باعتبارها المفتاح المناسب لحل العديد من الأبواب الموصدة أمام مشكلات الانفصال وأزمات التغلغل وأزمات الهوية ومخاطر الفساد المتصاعدة، التي تعاني منها غالبية المنظومات المجتمعية في البلدان النامية، فقد شهد العقد الأخير من الألفية السابقة حالات من الفوضى والاستقرار السياسي والاجتماعي الناجمة عن استفحال أشكال الفساد الإداري والمالي والسياسي، وبوتيرة تصاعدية شكلت خطراً قائماً وتهديداً مباشراً لكيانات الكثير من الدول في العالم، وأمام هذا الوضع، وفي ظل التشابك المعقد الحاصل بين السياقات الدولية والوطنية في حل هذا النوع من المعضلات، اتفقت الدراسات المتخصصة في هذا المجال على أن تفعيل المواطنة يمثل اليوم بمثابة الحل السحري لمثل هذه المشكلات المعقدة، وخاصة في ظل نظام سياسي ديمقراطي يضمن ويكفل حقوق وحرية الفرد.

يعالج هذا المقال الأدوار التي يمكن إن تلعبها قيم المواطنة في الحد من انتشار ظاهرة الفساد، وهذا في سبيل الحفاظ على موارد ومقدرات الدولة وحق الأجيال القادمة في العيش الكريم، ومن جهة أخرى تحافظ على اللحمة الوطنية كحاجز صد منيع أمام أية اختراقات أو تجاوزات قد تهدد الأمن المجتمعي ككل، وبناء على هذا، فالإشكالية الرئيسية التي ينطلق منها هذا المقال، هي: ما هو دور المواطنة في الحد من انتشار ظاهرة الفساد وتحقيق الأمن المجتمعي؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أهمها:

- \* - ما هو البعد الاستمولوجي والانطولوجي للمواطنة؟
- \* - ما هي التجليات المعاصرة لظاهرة الفساد والأمن المجتمعي؟
- \* - كيف يتجلى البعد المواطني في آليات محاربة الفساد والحفاظ على الاستقرار والسلم المجتمعيين؟

سيتم معالجة إشكالية هذا المقال من خلال طرح فرضية رئيسية، مفادها:

كلما ارتفعت مؤشرات المواطنة في المنظومة المجتمعية كلما حدث من انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكالها وحققت الأمن المجتمعي.

بناء على ما سبق، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا سيتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، وهي:

**المبحث الأول،** سيتم تناول فيه التطور التاريخي والمفاهيمي للمواطنة.

**المبحث الثاني،** سيتم تناول فيه البعد المفاهيمي والانطولوجي لظاهرة الفساد والأمن المجتمعي.

**المبحث الثالث،** سيتم تناول فيه مؤشرات المواطنة القادرة على الحد من ظاهرة الفساد والحفاظ على الأمن المجتمعي.

**المبحث الأول: الإطار التاريخي والمفاهيمي للمواطنة**

**المطلب الأول: الإطار التاريخي للمواطنة:**

هناك اتفاق على أن المواطنة تعد من أكثر القضايا خصوبة، وليس فقط لكونها قادرة على معالجة العديد من المشكلات الاجتماعية المطروحة عالمياً، كالطبقة الدنيا، قضايا المرأة، الهوية الوطنية، مشكلة الأقليات، الديمقراطيات التشاركية، الحكومات الاستبدادية، التطورات فوق القومية، وغيرها من القضايا ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، وإنما لكونها مفهوم لا يخضع للثبات ويتجدد عبر مروره بالعديد من السياقات الفكرية والتاريخية(1)، كما أن المواطنة بمفهومها الحديث كان وليد اجتهاد الفكر السياسي الغربي، وخاصة بعد انتهاء حقبة الحروب الدينية بأوروبا وتفاعلها أكثر مع مبادئ الثورة الفرنسية 1789، هذا المفهوم الذي بقي بضلاله على باقي المراحل التي نوقشت فيها مسألة المواطنة(2).

وفي ضوء هذا المسعى، فإن مفهوم المواطنة في إطار المنظومة الفكرية الغربية مر بعدة مراحل تاريخية ساهمت في التأسيس النظري لمبدأ المواطنة؛ بداية من الحقبة الإغريقية ثم الحقبة الرومانية مروراً بعصر التنوير ووصولاً إلى الفكر الحديث وما بعد الحديث، الذي رست فيه الأفكار الليبرالية أو كما تسمى بالليبرالية المعاصرة.

وللإشارة، فالمواطنة الديمقراطية الليبرالية ولدت من رحم مخاض عسير تخللته صراعات فكرية عديدة بين الديمقراطيين والليبراليين، وكما أنها تعرضت لانتكاسات عديدة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة

الحرب الأهلية وإعادة الإعمار في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تعرضت مواطنة الحقوق الناشئة فيها إلى انتكاسة كبيرة، أين تم إسقاط الكثير من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ضد السود والصينيين وتكريس التمييز بين الجنسين (3) ، ولكن في عصر الجمعية الجديدة ومن خلال الصيغة الجديدة، التي أتت بها "فرانكلين دي روزفلت" تم وضع مواطنة الحقوق في مسارها الصحيح وتم تجسيدها في الولايات المتحدة، والتي بلغت نضجها في حركة الحقوق المدنية في أواخر الخمسينات من القرن العشرين وبداية الستينيات من نفس القرن (4) ، وذلك وفق المنظور الديمقراطي الليبرالي.

وبالنسبة للثورة الفرنسية، فقد فتحت المجال ليس للحديث فقط عن الحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها القانون وإنما بعد إصدار " إعلان حقوق الإنسان والمواطن " أصبح الحديث عن " المواطنة التعددية "؛ أي المواطنة مجملة الحقوق، السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (5)، فقد كانت هذه الأخيرة محطة مفصلية في تاريخ تطور مبدأ المواطنة، التي انتقلت من المفهوم الكلاسيكي الذي ارتبط ببروز الدولة القومية إلى المفهوم الحديث الذي أصبح اسم " المواطن " مقترن بالفرد كامل الحقوق والواجبات من دون تمايز أو تفضيل طبقة على أخرى حساب طبقة أخرى (6).

فالمواطنة الديمقراطية تأسست على مبادئ ذاتية وعالمية، تتطلب المساواة الرسمية بين الأعضاء وتمثل نفسها كمصدر للسيادة الوطنية وشرعية الدولة، وهذا التطور للمواطنة يلخص مبادئ التنظيم الاجتماعي المعلنة والمعاد صياغتها، لأجل خلق مواطنة تشاركية (7)، أين تصبح الدولة ليست غاية في حد ذاتها، وإنما غاية الدولة هي المحافظة على حريات المواطنين والتمتع بكامل حقوقهم (8).

وبناء على ما سبق وأمام التطورات والأحداث التي شهدتها أوروبا خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أضحت المواطنة الديمقراطية الليبرالية هي السائدة في القرن العشرين وخاصة في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية وهي قائمة على الحرية الفردية بحيث يكون الفرد هو أساس المجتمع، ومنه نطاق المواطنة لا بد أن يشمل كل شخص لا يمكن إنكاره لجنسه أو لعرقه أو لدينه، كما عبر عنها " جون راولز " في قوله: >> يجب أن تكون حريات المواطنة المتساوية وهي نفسها لكل عضو في المجتمع (9) << .

**المطلب الثاني: مفهوم المواطنة ومقوماتها:**

**أولاً - تعريف المواطنة:**

وتجدر الإشارة في هذه الجزئية، إن الأصل اللغوي لكلمة " مواطنة " في اللغة العربية مأخوذ من كلمة " وطن "، وهو يشير إلى المنزل أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان، وفي ذلك قيل " وطن، يطن، وطنا " أي أقام في

مكان معين وجعله وطناً له (10)، واصل الكلمة موجود في اللغة العربية ، وقد ذكر في القرآن الكريم، في قوله عز وجل: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُنُوتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ (11).

ومع كل هذه المعاني، فإن كلمة " وطن " أو "مواطنة" لا تشير إلى نفس المعنى في اللغة اللاتينية، بحيث نجد أنها مأخوذة من كلمة " City " والمرتبطة بمفهوم " City Stote "؛ أي دولة المدينة، الذي كان سائداً في اليونان القديمة، أين طبقت الديمقراطية المباشرة في " أثينا"، ولذلك فالكلمة في أصلها اللاتيني كانت تشير إلى المواطن ابن المدينة(12).

وفي القواميس الغربية نجد أن مصطلح المواطنة يشير إلى معانٍ عدّة، ففي اللغة الانجليزية يشير إلى المشاركة في حكم الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكما انه يشير من ناحية أخرى إلى وضعية الفرد كمواطن بحكم تواجده في إقليم جغرافي لدولة معينة، يكن لها الولاء ويشعر بالانتماء اتجاهها(13).

وفي موسوعة " دنيس ديدرو " Denis Diderot " و " جان دالمبير " Jean Le Rond " D'Alembert"، نجد أن كلمة وطن تشير إلى ذلك الإقليم الجغرافي ويخضع لحكومة معينة، ويعيش في داخله شعب يولي بالولاء والانتماء لهذه الدولة(14).

من الناحية الاصطلاحية يعرفها، " دستين " Dustin"، بأنها: >> تتجلى في مفهومين؛ الأول هو التمتع بالحقوق والفرص والواجبات كمواطنين، بينما المعنى الثاني يتعلق بالعضوية وما تتطلبه من ضرورة السلوك تبعاً للواجبات والتعهدات والحقوق التي يتمتع بها المواطن...<<(15).

ومع ذلك يبقى مفهوم المواطنة من المفاهيم الأكثر ديناميكية في النظرية السياسية، فقد خصه المفهوم وما زال إلى العديد من التأويلات والتفاسير، وهذا نظراً لارتباطه بجملة التغيرات التي تشهدها المجتمعات في منظوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا فضلاً عن ما يتبع ذلك من وجهات نظر عبر عن وجهة نظر تيارات ومدارس فكرية وأيديولوجية(16).

ماذا يعني أن تكون مواطناً (17) ؟، فهذا السؤال يبقى يطرح على مدار تاريخ هذا المصطلح، فقد أشار " بوتومور " Bottomore " في مناقشته لمفهوم المواطنة إلى أن هذا الأخير يواجه تحديات جديدة، بعضها لم ينحصر، وان كان يشير إلى هذا الوضع في التسعينيات(18)، ولكن الحقيقة هي أن المواطنة كمبدأ يتعرض في كل فترة إلى أو بالتحديد في كل حقبة زمنية معينة إلى جملة من التحديات، تملّحها التطورات التي تشهدها المجتمعات،

فمسالة الهجرة وتزايد مشكلات عدم التجانس العرقي الذي لم يستثن لا الديمقراطيات الغربية العريقة ولا الحديثة ولا السائرة نحو الديمقراطية، وهذا أحيانا يرجعها إلى نقطة الصفر.

### ثانيا - مقومات المواطنة:

تجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه المقومات قد تختلف من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى، ولكن في الأدبيات الغربية التي تعبر عن البيئة الأصيلة التي نشأ فيها مبدأ المواطنة، فقد اتفقت على عدد من المقومات التي رافقت هذا الأخير في سيرورته التطورية، وهي: الولاء والانتماء، المشاركة المجتمعية، الحقوق، الواجبات، القيم العامة.

#### 1- الانتماء:

الانتماء يشير التي تلك الدافعية كما عبر عنها " ماسلو " Maslo"، وأما " ليون فيستينجر " Leon Festinger فقد اعتبر أن الانتماء يعبر عن ذلك الاتجاه نحو تماسك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية، وفي تعريف آخر يشير الانتماء إلى >> الانتساب الحقيقي للوطن، الذي يعني الشعب والوطن فكرا وتجسده الجوارح عملا، والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك، والاعتزاز بالانضمام للوطن...<<(19).

#### 2 - المشاركة المجتمعية:

هناك من يشير إلى المشاركة في الحياة العامة بـ " المشاركة الفعالة"، فللمواطن الأهمية في المشاركة في النشاطات ذات الطابع السياسي أو المدني أو المجتمعي، وذلك خدمة لمجتمعه مساهمة منه في تسيير الشأن العام، وهذا من شأنه أن يرفع مستويات الانتماء لدى الفرد(20)، فالمشاركة كما جاء معناها في الأدبيات الغربية تشير إلى: >> كل مشاركة أو تدخل شخصي بطريقة واعية وطوعية ومباشرة في مسائل تهم الشأن العام أو جماعات محلية أو اجتماعية، دون الخضوع لأي انتماء سياسي، فهي تجمع على طاولة واحدة فاعلين ومواطنين يتقاسمون وجهات نظر مختلفة، بهدف التنسيق حول مشروع مشترك، وتوجيهه لخدمة المواطن<<(21).

#### 3 - الحقوق والواجبات:

عند الحديث عن المواطنة بمفهومها المعاصر، نجد أنها تخضع لميزان محدد يمثل بدرجة أقل في الحقوق والواجبات، وكما أن مسألة تقييم مستويات المواطنة في مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول، تخضع لميزان

الحقوق والواجبات، وعلى هذا الأساس فالواجبات من بين المقومات الضرورية للمواطنة، والمعهود في هذه المسألة الحديث عن الحقوق يجرنا بشكل تلقائي للحديث عن الواجبات، وهذا للارتباط الوثيق الحاصل بينهما.

في نفس السياق، هناك بعض الأدبيات التي تحث على المواطنة الصالحة والفعالة، والتي تدعو لقيام الفرد بواجباته إزاء مجتمعه وبلده من دون الأخذ بالاعتبارات القانونية، من حيث العقاب والجزاء، ولكن الواقع يثبت لنا أن الحس الوطني لدى المواطن لا يمكن أن يبني فقط على الواجب والالتزام به، وإنما هناك علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة ولا بد أن تراعى فيها الحقوق كما تراعى فيها الواجبات، وهذا هو السبيل لقيام مواطنة حقيقية وفعالة.

#### 4 - القيم العامة:

القيم العامة ضرورية في أي مجتمع، فالإخلاص في العمل والصدق والنزاهة والإيثار والمثابرة والتضحية والأمانة والتسامح والتوadd والتواضع والتكافل والاحترام المتبادل وغيرها من القيم الأخرى، كلها تبني مواطنا صالحا، فالمنظومات القانونية لا يمكن أن تحاكم الفرد على أخلاقه ما لم يمس الآخرين، ولكنها في الحقيقة تؤثر بشكل كبير على طبيعة العلاقات داخل المجتمع، بل تؤثر على أداء الفرد في خدمة مجتمعه وبلده، فالصدق والإخلاص في العمل هي قيمة لا يمكن أن تثبتها بصورة مادية وقانونية، كونها سلوكيات أخلاقية مرتبطة بضمير الفرد.

#### المبحث الثاني: البعد المفاهيمي والانطولوجي للفساد والأمن المجتمعي:

##### المطلب الأول: الفساد، تعريفه وأشكاله وأسبابه

##### أولاً- تعريف الفساد:

يشير الفساد في معناه العام إلى ذلك الضرر الذي يمس كيانا ما أو منظومة معينة(22)، ومن الناحية الاصطلاحية فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية بأنه يتضمن: >> إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة<<، ومن خلال هذا التعريف يمكن استنباط عددا من المؤشرات المرتبطة بالفساد، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية(23):

- يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردى من خلال الأنشطة غير القانونية.

- يشمل المكاسب المالية وغير المالية.

- تحويل الموارد للاتجاه غير المخصص لاستعمالها.

يعد هذا التعريف الأكثر رواجاً للفساد والمتعلق بالانحراف في استخدام الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة، ولكن في مقابل هذا تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين الدوليين في هذا المجال اتفقوا على محدودية هذا التعريف، كون ظاهرة الفساد تعد من الظواهر المركبة والأكثر تشعباً، وكما تختلف مظاهرها ومؤشراتها من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، ولذلك تجنب أعضاء الأسرة الدولية عند صياغة المواثيق الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد تبني تعريف شامل موحد، نظراً لعدم إمكانية وضوح ذلك، وعلى هذا الأساس تركت اتفاقية الأمم المتحدة للدول الأعضاء الحرية لكل دولة في أن تضع تعريفاً للفساد وأبعاده بما يتناسب مع رؤيتها(24).

من جانب آخر، فإن جل التعريفات المقدمة بشأن الفساد من قبل المنظمات الدولية لا تخرج عن هذا التعريف، وبالنظر إلى الاجتهادات المقدمة في هذا المجال من قبل الباحثين والمتخصصين، فإنها لا تعدو أن تكون تعريفات لأشكال وصور للفساد، كأن ينصب التعريف على ميدان محدد كالفساد السياسي أو الإداري أو المالي أو ينصب على مظهر من مظاهر الفساد في كل ميدان، والتي سجلت من منطلق ما هو منتشر في بيئة معينة، ولكن في مقابل هذا تبقى هناك مظاهر ومؤشرات للفساد مشتركة ومسجلة عند غالبية الدول، ولكن مع اختلافات في الدرجة ومستوى التأثير، وطبعاً هذا راجع للاختلافات الموضوعية والمتعلقة بطبيعة البنى والهيكل والمؤسسات التي تتباين من مجتمع لآخر ومن منظومة لأخرى.

## ثانياً - صور الفساد وأسبابه:

### 1 - صور وأشكال الفساد:

للاشارة، تختلف صور وأشكال الفساد على حسب المجال والحجم والمستوى، فالفساد من حيث **المجال** أو **الميدان** فيتمثل في: الفساد السياسي، الفساد الاقتصادي، الفساد الاجتماعي، الفساد الإداري، الفساد البيئي، الفساد الثقافي، أما الفساد من حيث **الحجم** فيتمثل في: الفساد الكبير أو الواسع والذي ينتشر في نطاق أوسع ويشمل بنى وهيكل أوسع وأعلى في هرم الدولة كمسؤولين وكوادر ووزراء، وكذلك هناك الفساد الصغير أو الضيق، الذي يكون في دوائر ضيقة كالرشوة والابتزاز والمحسوبية وغيرها ويشمل مستويات متدنية من النشاط البيروقراطي(25).

وأما الفساد من حيث **المستوى**، فيتمثل في الفساد على مستوى الأشخاص أو على مستوى المؤسسات سواء في العام أو الخاص(26)، والذي يشار إليه من خلال مظاهره المتعددة والتي تمس مجالات عدة، كجرائم الرشوة بجميع أشكالها، والاستيلاء وسوء التصرف في الأموال العمومية وتبديدها، واستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع، وغسيل الأموال، وخيانة الأمانة(27).

## 2 - أسباب الفساد:

بالنظر إلى التشعبات التي يأخذها الفساد ودرجة التأثير التي يتركها في المجتمعات والمنظومات، فقد حاول العديد من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين استقصاء الأسباب الكامنة وراء حدوث ظاهرة الفساد في المجتمعات، ونتيجة لتعدد زوايا البحث في أصل الظاهرة تعدد العوامل والأسباب وبلغت حد التداخل، بشكل يعكس مدى التشابك والتعقد الذي تتميز به ظاهرة الفساد.

ووفق هذا ظهرت العديد من النظريات المفسرة للفساد وخاصة في ميدان الفساد الإداري، كالمنظور الديني الذي يوعز الفساد إلى الاختلال الحاصل في القيم الدينية لدى الأفراد ويظهر بالأساس في المنظور الإسلامي، وهناك المنظور الأخلاقي الذي يرجع الفساد إلى الاختلالات الحاصلة في المعايير الأخلاقية لدى الفرد والمجتمع، وأما النظرية اللامعيارية التي ترجع الظاهرة إلى حالة الفوضى التي تشهدها المعايير في المجتمعات نتيجة التغيرات السريعة والمفاجئة، في حين يرى المنظور الوظيفي أن حالة اللاتوازن التي تصيب الجوانب الوظيفية داخل مؤسسات المجتمع تؤدي إلى ظهور انحرافات وتجاوزات، وأما المنظور الاقتصادي فيركز على البعد المادي لسلوك الفرد الذي يحفز ظهور الفساد(28).

## المطلب الثاني: الأمن المجتمعي، تعريفه وعناصره:

## أولاً - تعريف الأمن المجتمعي:

يشير مفهوم الأمن في معناه العام إلى انتفاء حالة التهديد والخطر وزوال مسبباته وانتشار الطمأنينة والسلام، كما أنه يعد من المفاهيم التي لقيت اهتماماً كبيراً في الدراسات الدولية والأمنية والسوسيولوجية، بحيث ساهمت الجهود التنظيرية في بلورته وتحوله من المفهوم التقليدي الذي كان ينحصر في بعد محدد، إلى المستوى الذي أضحت فيه يضم أبعاداً عدة مرتبطة بأمن الدولة والوطن والفرد، وانبثق عن هذا التطور بما يسمى بـ " الصيغ الثنائية " التي تعكس التحول الذي شهده مفهوم الأمن بارتباطه بالعديد من الأبعاد والمجالات، كالأمن القومي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن الإنساني، الأمن الثقافي(29)، وغيرها من الأبعاد الأخرى.

ويعد الأمن المجتمعي والاجتماعي من بين هذه الصيغ الثنائية، وفي إحدى معانيه يشير إلى ذلك التوازن الحاصل بين الخصوصية الثقافية واللغوية والقيمية الدينية، وبين ضرورة تحقيق منطوق الاندماج القومي بين المواطنين في بناء مجتمع متعدد وعادل، كما أنه يشير في جانب آخر إلى عملية تكريس التجانس، من خلال تجفيف محركات الانقسام الداخلي عبر الحد من فكرة الاضطهاد الجنسي وسياسات التهميش ضد الأقليات والرفع من مشاعر الانتماء للجماعة لدى الفرد(30).

كما يرتبط مفهوم الأمن المجتمعي حسب المنظر البريطاني "باري بوزان" "Barry Buzan"، بتلك >> القوالب التقليدية الأولية للغة والثقافة والدين والهويات الوطنية والعادات والتقاليد <<(31)، ومن هذا يمكن القول، أن مفهوم الأمن المجتمعي يشير إلى تلك العملية الشاملة التي تهدف إلى حماية اللحمة الوطنية والمجتمعية من مخاطر وتهديدات قد تؤدي إلى انقسامها وزوالها، وسواء كانت هذه التهديدات داخلية أو خارجية.

### ثانيا - محددات وعناصر الأمن المجتمعي:

نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها البيئة المجتمعية المعاصرة، وفي ظل التغول الكبير الذي شهدته ظاهرة العولمة، أصبحت مقومات وعناصر الأمن المجتمعي تشكل في نفس الوقت محددات وتحديات، فضمان الوحدة الوطنية والانسجام المجتمعي الداخلي لا يمر إلى عبر هذه المحددات، والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية(32):

#### 1 - الهوية المجتمعية:

تقوم الهوية المجتمعية على قاعدة الولاء للهوية الكبرى وهي الهوية الوطنية، متجاوز بذلك كل الهويات الصغرى أو الفرعية المتواجدة داخل المجتمع، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحقيق عدد من الشروط ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، وعلى رأسها ضمان وصيانة حقوق المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد دون تمييز.

#### 2 - الهجرة والمعضلة الأمنية المجتمعية:

نظرا للتحويلات التي شهدتها البيئة الدولية المعاصرة، فقد أصبحت الهجرة الشرعية وغير الشرعية خاصة هاجسا أمنيا بالغ التأثير على امن المجتمعات ، بما لها من تداعيات كثيرة ومتعددة، فقد أصبح المهاجرون يمثلون سلاحا ذو حدين ومحدد أساسي للأمن المجتمعي.

#### 3 - الإرهاب والتنظيمات المتطرفة:

ارتبط الإرهاب تاريخيا بالعنف الذي تشهده المجتمعات، ولقد تزامن هذا التحول مع التناقضات الحاصلة داخل المجتمعات، وهذا ما يفرض وضع سياسات للقضاء على جل محركات العنف وبكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

## 4 - الجريمة المنظمة العابرة للقوميات:

تعد الجريمة المنظمة ظاهرة اجتماعية لا تهدد الأمن المجتمعي فقط، بل تهدد الأمن العام، فمظاهرها من الاتجار بالمخدرات والبشر وتهريب الأموال وتبييضها والإرهاب البيئي والجرائم الإلكترونية، تستهدف مقدرات الشعوب وتزعزع استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

## المبحث الثالث: المواطنة وسبل محاربة الفساد وتحقيق الأمن المجتمعي:

## المطلب الأول: الآليات المواطنة الكفيلة للحد من ظاهرة الفساد:

ليس من المبالغة القول أن الفساد يشكل قوة كابحة لأي تطور أو تقدم، كما أن آثاره الوخيمة لا تتوقف عند مجال أو نسق محدد داخل المجتمع، وإنما تمس كامل المنظومة المجتمعية، وبذلك فهو لا يقوض فقط مقدرات الأمة وإنما يقوض مقومات الاستقرار والسلم الاجتماعي للأجيال المستقبلية، مما يضرب بشكل خطير مستقبل الدولة وكيانها، عبر >> إضعاف نسيجها الاجتماعي وإشاعة الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتراجع ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة ودورها في محاربة الفساد، مما يؤثر على قيم المواطنة <<(33).

في نفس السياق، ففي التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2018، أثبتت الأبحاث المجراة في تقضي ظاهرة الفساد في العالم أن هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية الناجحة وبين تراجع معدلات الفساد، كما أن هذه الظاهرة تقوض آليات العمل الديمقراطي(34)، ومن هذا المنطلق فإن تشجيع قيم المواطنة في المجتمع يساعد إلى حد بعيد القضاء على الظاهرة، وذلك عبر عدد من الآليات التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

## أولاً - المجتمع المدني:

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني كظاهرة تطورت في المجتمعات الغربية، وبالتحديد الديمقراطيات الغربية العريقة، وذلك بعد مسار طويل من النضالات والتضحية؛ لأجل إيجاد توازن بين سلطة الدولة ومواطنيها، وعلى هذا الأساس ارتبط تطور المجتمع المدني بتطور الأنظمة الديمقراطية في هذه المجتمعات، وخاصة بعد عصر التنوير أين زادت المطالبات بإسقاط الأنظمة الاستبدادية المطلقة وما تبعها من سلطة الإقطاع وسلطة الكنيسة.

الأمر الذي فصح المجال لظهور فعاليات المجتمع المدني كقوة ضاغطة على الأنظمة السياسية؛ لأجل تحقيق انفتاح أكثر وضمان حقوق وحرية الأفراد داخل المجتمع، وكذلك في أحقيتهم بالمشاركة في العملية السياسية وفق مبدأ المساواة والعدالة، ووفق هذه الصورة تطور المجتمع المدني، وانتقل بعد ذلك من الارتباط بالأنظمة السياسية

إلى الارتباط بالمواطنة، من خلال النشاطات المتعددة التي تقوم بها التنظيمات الأهلية والمؤسسات المدنية الحقوقية في سبيل تفعيل دور الفرد والمواطن ليكون أكثر فعالية ومشاركة في تسيير الشأن العام وخدمة الصالح العام(35).

كما أن الأدبيات المعاصرة للمواطنة أصبحت تهتم بشكل كبير بالمجتمع المدني وضرورة تفعيله، وهذا مما له من دور كبير في تطوير وترسيخ قيم المواطنة وخاصة المواطنة الفعالة أو النشطة، والتي لا تتأتى إلا من خلال الأعمال والأنشطة الطوعية، التي تندرج ضمن فعاليات المجتمع المدني، وسواء كانت هذه الأخيرة متعلقة بالجوانب السياسية أو الجوانب الاجتماعية أو الحقوقية أو الاقتصادية أو غير ذلك من الفعاليات(36).

من خلال ما سبق، يسهم المجتمع المدني في خلق سلطة مدنية ومجتمعية قادرة على التصدي للفساد بكل أشكاله، كما أنه يصبح شريك فعلي يساعد الأجهزة الرقابية للدولة في مكافحة انتشار الظاهرة وتغلغلها في المجتمع، عبر ما يرسخه من قيم مواطنة لدى الفرد الذي يأخذ على عاتقه حماية مجتمعه ووطنه من الأخطار والتهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية.

### ثانيا - الرأي العام والمسؤولية المجتمعية:

تعود قوة الرأي العام في أي مجتمع من المجتمعات إلى مدى إدراك الفرد لحقوقه وواجباته، فقد أولت المؤسسات الاجتماعية وخاصة في البلدان المتقدمة، اهتماما كبيرا بالتربية على حقوق الإنسان، وهذا مما لها أهمية كبيرة في تشكيل معالم متينة للمواطنة الصالحة، فالمواطن الذي لا يعي ولا يدرك حقوقه وواجباته داخل مجتمعه واتجاه دولته، لن تجد له دورا رياديا في خدمة مجتمعه ، وكما إن هذا الوضع قد ينحرف به إلى إحداث الفوضى والدخول في صراعات قد تؤثر سلبا على الاستقرار الداخلي.

وعلى هذا الأساس، يعتبر المتخصصون التربويون أن وضع برامج لتعليم الطلبة والناشئة وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم من شأنه أن يعطيهم إدراكا شاملا بمواطنيتهم، وكما انه يجعلهم مدركين بمسؤولياتهم اتجاه مجتمعهم واتجاه دولتهم، وتؤكد وجوب تبني مشروعات للمواطنة من خلال برامج تعليم تساعد الطلبة على ممارسة سلوكيات المشاركة والمواطنة الفعالة(37)، التي تسمح بمواجهة جل التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد استقرار مجتمعه ووطنه، وبهذا يتأسس رأي عام قادر على كسر أية منظومة فساد مهما كانت قوتها، كما انه يصبح يمثل سلطة حقيقية لها تأثيرها القوي في التصدي لكل مظاهر وأشكال الفساد.

### ثالثا - المنظومة القانونية والسياسية الديمقراطية:

فالمجتمعات التي توجد فيها مستويات عالية من المواطنة هي مجتمعات تحظى بمنظومات قانونية وسياسية ديمقراطية، فسيادة القانون واستقلالية القضاء والمساواة بين الأفراد والمشاركة السياسية الحرة والحوكمة النزاهة

والشفافة، كل هذه الآليات تمنع من انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات، فالتفاعل بين النظام السياسي والفرد، من شأنه أن يعطي من مستويات المواطنة داخل المجتمع، والفرد هنا يشعر بقيمته اتجاه مجتمعه ومكانته لدى النظام السياسي كمواطن ايجابي، وكما يعطي في نفس الوقت من قيمة الانتماء لديه، ويحفزه أكثر على الولاء والإخلاص لمؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية، ويعمل على حمايتها وصونها وبذل الجهود في سبيل تطويرها وإنمائها(38).

ويظهر البعد القانوني للمواطنة بشكل أساسي في الدساتير، التي تمثل القانون الأسمى في التشريعات التي تضعها الدولة، والتي من خلالها تحدد الحقوق والواجبات ويكرس الدستور الديمقراطي للمواطنة المتساوية بين مواطنيها، من عدل ومساواة وحرية(39).

وما يمكن قوله هنا، إن البعد القانوني للمواطنة يبقى مرتبطا بطبيعة النظام السياسي، فتقريبا كل الدول تقر بحقوق المواطنة في دساتيرها، ولكن التحدي الكبير كان دائما في التطبيق، فالأنظمة السياسية الديمقراطية تجد في سياساتها تطابقا كبيرا بين ما هو مقرر في دساتيرها وما هو ممارس في سياساتها وقراراتها، ولكن في الأنظمة غير الديمقراطية أو التسلطية فجوة كبيرة ما بين ما هو منصوص عليه في دساتيرها وما تظهره سياساتها وممارساتها الواقعية.

### المطلب الثاني: المواطنة والأمن المجتمعي:

مجرد الحديث عن جوهر العلاقة بين المواطنة والأمن، يجرنا للحديث عن مفهوم الأمن المجتمعي، وخاصة عند الأخذ في الاعتبار مكون اللحمة الوطنية والانسجام الداخلي كمون من مكونات قوة الدولة وقدرتها في حماية أراضيها وقيمها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية، بحيث يدخل في نفس الوقت ضمن المكونات التي يجب على الدولة حمايتها من التهديدات والأخطار، وبهذا تصبح العلاقة بين المواطنة والأمن تبادلية، فالمواطن يساهم بشكل تلقائي في ضعف أو قوة الدولة في حماية أمنها القومي، ومن جهة أخرى تساهم قوة الدولة في حماية مصالح وقيم وممتلكات مواطنيها(40).

وبالنظر إلى ما سجلته العقود الأخيرة وخاصة في البلدان النامية من التزايد الكبير لحالات الصراع الداخلي، نتيجة لانفلات العقد المجتمعي وضعف مستويات الحس الوطني، وتغلب الانتماءات والهويات الجزئية على حساب الهوية الوطنية، ومما عمق أكثر في هذه الأزمات الاختراقات المتعددة للقوى الخارجية. التي تلعب على وتر الانقسامات الداخلية والعمل على تغليب طرف على آخر من أجل حماية مصالحها، الوضع الذي جعل كيان الدولة مهددا في أقطار عدة، وأصبح بذلك نموذج تحلل الدولة مطروحا بشدة(41).

ولو بحثنا في الأسباب التي أدت بهذه البلدان لهذا الوضع، فهي كثيرة ومتعددة ومتداخلة ولا يمكن عزل سبب أو متغير عن الآخر، ولكن ما يمكن قوله هنا بالرغم من الاختلافات التي قد نجدها من بيئة إلى أخرى، فإنه تبقى طبيعة النظام السياسي والعدالة المجتمعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين مواطنين البلد الواحد من المتغيرات الرئيسية المسؤولة عن انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكالها.

فحسب التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2018، فإن مجمل الدول الديمقراطية لم تحصل على درجة اقل من 50 نقطة في مؤشر مدركات الفساد، في حين أن الدول التي تتميز أنظمتها السياسية بالطابع الاستبدادي قلقة قليلة جدا سجلت معدلا أعلى من خمسين نقطة في مؤشر مدركات الفساد(42)، وهذا ما يعطي انطباعا إن الديمقراطية تبقى السبيل الأمثل للقضاء على الفساد.

### خاتمة:

أصبحت ظاهرة الفساد في العالم المعاصر تشكل اخطر التهديدات التي تهدد امن المجتمعات وكيان الدول، كما أن الواقع يطلعنا على إن هذه الظاهرة أصبحت عابرة للقارات وبذلك كل المجتمعات مهددة بها، ولكن في مقابل هذه الحقيقة هناك أخرى مفادها أن المجتمعات التي تحظى بأنظمة ديمقراطية وبمستويات مواطنة عالية استطاعت إن تحد من تأثيراتها الخطيرة والعميقة، في حين إن الدول التي تفتقد لمنظومات سياسية ديمقراطية فهي تعاني من الفوضى اللااستقرار الداخلي، نتيجة لاستشراء الفساد في منظومتها المجتمعية بشكل عميق، فالتشريعات القانونية لا تكفي وحدها لمحاربة هذه الظاهرة ما لم يكن هناك توافق بين السلطة وأفراد المجتمع، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تعزيز قيم المواطنة في المجتمعات بشكل يمكن من خلق حاجز صدي قوي أمام انتشار الظاهرة، ويشكل في نفس الوقت مناعة وحصانة ضد أي تهديد يضرب الأمن والسلم المجتمعيين.

### الهوامش

<sup>1</sup> - (Bart van Steenberg), the condition of citizenship, London : SAGE Publications, 1994, p(1).

<sup>2</sup> - أبو مجد عبد المجيد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2010، ص(21)

<sup>3</sup> - (Wang X)i, "citizenship and nation-building in american history and beyond, procedia Social and Behavioral Sciences, 2(2010), p(7022,7023).

<sup>4</sup> -Ibid, p.(7024).

<sup>5</sup> - ( Pascale Barthelemy et Violaine Sebillotte Cuchet), " citoyennete : le genre", la revue clio, n.43, 2016, p (7).

- 6- (مباركية منير) ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص(86).
- 7- (Andreas Fahrmer and All), migration control in the northe atlantic world, Berghahm ,Book New York , 2003, p(16,17).
- 8- (سوبول ألبير)، تاريخ الثورة الفرنسية، تر: جورج كوسى، ط4، منشورات البحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت 1989، ص (108،109).
- 9- (Veera Ilona Iija), an analysis of the concept of citizenship : legal, political and social dimensions, Hilisinki yliopisto, Helisinki , 2011, p(12).
- 10- (بولسك عبد الغني) ، " موقف الدين من فلسفة المواطنة"، مجلة البحوث والدراسات، ع.23، س.14، شتاء2017، ص(405).
- 11 - سورة التوبة، الآية.25.
- 12- (بنت عبد العزيز خليفة شروق، إسماعيل محمد بن خليفة)، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2014، ص(16).
- 13- (العلام عبد الرحيم) ، الرعية والمواطنة: اختلاف في التوصيف أم تضاد في المحتوى؟ ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، س.ن؟، ص(4).
- 14- المكان نفسه.
- 15- (بنت محمد الغريبية زينب) ، " إستراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة، مجلة تنمية الموارد البشرية، ع.11، ديسمبر(2015)، ص.13.
- 16 - (Tohamina Yesmin Shava), libéral citizenship in a multicultural society : Bian Barry's and William Galston's approches to citizenship, master's thesis, Limkoping University , department culture and communications, (2017),p(3).
- 17 - (Kathleen Knight Abowitz, Jason Harnish), " contemporary discourses of citizenship", revue educational rsearch, vol.76,n.4,2006,p(653)
- 18- (Bernd Reiter), op.cit, p.25.
- 19- (خليفة شروق بنت عبد العزيز ، إسماعيل محمد بن خليفة )، مرجع سابق، ص(91،92).
- 20- (فوزي سامح) ، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص (11).
- 21- (العربي العربي)، " الفضاء الأزرق ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية، مجلة اتجاهات سياسية، ع.5، أوت 18 ص(104).

- 22 - (حامد خالد)، " المجتمع المدني ومحاربة الفساد"، مجلة التواصل في العلوم الاجتماعية والانسانية، ع.47، سبتمبر.16 ص(199).
- 23 - (جون د.سوليفان)، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ وأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، تقديم: جورج كيل، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، فرنسا، 2008، ص(6).
- 24 - (الهيئة العامة لمكافحة الفساد)، ثقافة مكافحة الفساد، مؤسسة نزاهة، الكويت، ص(17).
- 25 - (حاجة عبد العالي)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، (2013/2012)، ص(26-29).
- 26- المرجع نفسه.
- 27- (الطرابلسي عبد القادر) ، " التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته"، مجلة منبر، ع.7، جوان.2015، ص(1،2).
- 28 - (المصراطي عبد الله)، الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي. دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2011، ص(24).
- 29 - (التايب عائشة بشير)، " الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي: قراءة في مسارات إدارة الأزمة"، المجلة العلمية للدراسات الأمنية، ع36/ مجلد2، 2020، ص(282).
- 30 - (خرموش إسمهان)، " الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع4، جوان 2018، ص(89).
- 31 - (علاق جميلة)، " الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ع10، ص(104).
- 32- المرجع نفسه، ص(105-115).
- 33- الهيئة العامة لمكافحة الفساد، مرجع سابق، ص(23).
- 34 - منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، يناير 2019، ص(6). نقلا من:
- [www.transparency.org/cpi](http://www.transparency.org/cpi)
- 35- (نزلة رانيا)، " المجتمع المدني والمواطنة"، في: المواطنة وحقوق النساء في مصر بعد الثورة، محمد العجاتي وآخر مصر: روافد للنشر والتوزيع، 2014، ص(74،73).
- 36- (حسان عباس وآخرون)، دليل المواطنة، الرابطة السورية للمواطنة، دمشق، 2016، ص(108).
- 37- (رمزي مرتجي زكي) ، " تقييم مشروع المواطنة الذي ينفذه مركز إبداع المعلم في المدارس الإعدادية بوكالة الغوث الالمانية"، مجلة تنمية الموارد البشرية، ع11، ديسمبر 2015، ص(96).

38- (سلاطنية بلقاسم ، بن تركي أسماء )، " النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء"، *مجلة العلوم الانسانية*، ع.28/27، نوفمبر 2012، ص(236).

39- (بولقواس ابتسام)، " المقومات القانونية للمواطنة"، *مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع*، ع.6، جوان 2018، ص(184).

40- (عواد عماد) ، المواطنة والأمن، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص(29،30).

41- عماد عواد، مرجع سابق، ص(34).

42 - منظمة الشفافية الدولية، مرجع سابق، ص(6).